قراءة في العلاقات الاقتصادية الدولية من العقود الإنمائية للدول النامية إلى الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (دراسة تحليلية)

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار ورد العيساوي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

المقدمة

إن الحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربطنا نحن شعوب الدول النامية مع الدول الصناعية المتقدمة لم ينته بعد، وعليه يبدو إن القراءة المستفيضة مطلباً ملحاً في كل الأوقات أولاً للتذكير دوماً بموقعنا في المجموعة الدولية وثانيا إن العالم أصبح يعيش فعلاً العولمة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والإعلامية. وفي ظل منطق القوى العالمية التي تحاول دائماً إن تحسن من مواقعها التنافسية ورفع كفاءة اقتصاداتها ، علينا إن نقرأ تلك المسيرة الممتدة إلى اكثر من خمسة عقود من الزمن، ونحسب ما هي أرباحنا وخسائرنا من منظور إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليست من منظور الإن والسيطرة والنهب لثروات الشعوب التي تمارسها الدول الصناعية، وذلك من خلال دراسة المؤشرات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

وتسعى هذه الورقة بإيجاز إلى الوقوف على بدايات الانطلاقات التي أوجدت نوع من العلاقات الاقتصادية والمالية التي ربطت بين مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ومجموعة الدول النامية من خلال ما يسمى بالعقود الإنمائية التي أوجدتها الأمم المتحدة في القرن المنصرم وصولاً إلى بداية القرن الحالي عندما أطلق البنك الدولي ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة على أمل إصلاح الأوضاع المعاشية والصحية التي تفاقمت في الدول النامية ولاسيماً الفقيرة منها، ومن ثم الخروج بتصورات عما لت إليه أحوال الدول النامية، وما هو المطلوب العمل بموجبه.

وقد قسمت الدراسة كالآتي:

أولاً: العقود الإنمائية للأمم المتحدة:

يعد إنهاء السيطرة المباشرة للدول الرأسمالية على الدول النامية من أكثر الأهداف أهمية في القرن المنصرم، وما يهمنا في هذه الدراسة إن نقرأ هذا الموضوع من الزاوية الاقتصادية، وتبعاً لذلك إنصبت جهود مجموعة الدول النامية على تحسين ظروفها الاقتصادية على مستويين:

الأول: تنسيق مواقفها وتعزيز وحدتها والعمل على تحقيق مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس.

الثاني: عن طريق المفاوضات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف مع المجموعات الدولية وخاصة ضمن نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وعن طريق تلك المستويات استطاعت الدول النامية طرح مطالبها بشأن إحداث التنمية الاقتصادية السريعة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان طرح موضوع التنمية بمثابة تغير جذري في النظرة إلى موضوع التطور الاقتصادي للمستعمرات إنذاك بعد إن تقال ذلك الطرح من مجرد طرح فكري لقضية التنمية إلى إدراك الدول النامية لاهمية التأثير في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، وساهم ذلك

في ظهور شعار (تغير الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية) الذي ظهر في مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في جنيف عام ١٩٦٤، وقد تركزت توصيات المؤتمر بما يأتي[١]:

١- فتح اسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.

٢- تخصيص نسبة ١% من الدخل القومي للدول المتقدمة وتقديمه للدول النامية بوصفها مساعدة.

وضمن أسلوب المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف التي كانت تهدف إلى تغير العلاقات الاقتصادية الدولية بين المجموعات الدولية استخدمت الأمم المتحدة ما اتفق عليه اصطلاحاً (العقود الإنمائية).

العقد الأول من التنمية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها السادسة عشرة إن يكون العقد الأول للتنمية في المدة (١٩٦٠-١٩٧٠) وذلك في كانون الاول عام ١٩٦١ بموجب القرار (١٧١٠)، وفي ذات السياق قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الدورتين الأولى في عام ١٩٦٤ والمؤتمر الثاني الذي عقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ ما يلي:

* تخصيص ١% من الناتج القومي الإجمالي بسعر التكلفة للدول المتقدمة وتقديمه بوصفه مساعدات للدول النامية.
* تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي للدول النامية مقدارها ٥% ولإنجاز تلك الأهداف لابد من تحقيق زيادة في معدل دخل الفرد لا تقل عن ٢.٦% سنوياً في المتوسط، كذلك ضرورة تحقيق زيادة في حجم الواردات بنسبة مقابلة مقدارها أيضاً ٦% وذلك للوصول إلى التوازن في ميزان المدفوعات[٢].

إن المحصلة النهائية تمثلت بفشل هذا العقد في تحقيق أهدافه، إذ لم تنجح الاونكتاد في رفع نصيب الدول النامية من إجمالي الصادرات العالمية، بل إن نصيبها شهد إنخفاضاً مستمراً من ٢١.٣% عام ١٩٦١ إلى ١٧.٦% عام ١٩٧٠. وقد ساهمت عوامل أخرى في فشل هذا العقد تمثلت في حصول زيادة في سكان الدول النامية ابتداءا من الخمسينيات وبمعدل بلغ ٢.٤% وفي الستينيات حدث الانفجار السكاني بسبب الانخفاض السريع في معدل الوفيات وبتطور وبسرعة تفوق خمس مرات السرعة التي كانت تنخفض بها في الدول المتقدمة عندما كانت هذه الدول عند مرحلة مماثلة من التطور، وعلى سبيل المثال خلال ثمانية أعوام من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٣ كان الهبوط في معدل الوفيات في سريلانكا يعادل تقريباً الانخفاض في هذا المعدل في السويد في قرن بكامله[٣] من عام ١٧٧١ حتى عام ١٨٧١.

جملة القول إن تجربة تغير الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية خلال الستينيات أكدت إن الأمر يتطلب تغير العلاقات في جوهرها وليس مجرد إطارها.

العقد الثاني للتنمية:

إنصبت الاستراتيجية الدولية للتنمية التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٧٠ بوصفه برنامج عمل للعقد الثاني للتنمية[٤]، وانصبت أهدافه على إن تقدم الدول المتقدمة من مواردها المالية ما نسبته ١% من الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق للدول النامية، ثم خفضت النسبة إلى ٠.٧% في صورة مساعدات إنمائية.

ومن الجدير بالذكر إنه في بداية هذا العقد حدثت تغيرات جذرية على النظام الاقتصادي العالمي تركت ثاراً سيئة على اقتصادات الدول النامية، نوجزها كما يأتي:

* بروز ظاهرة (أزمة) التضخم الركودي في الفترة (٧٤-١٩٧٥)، وقد سادت في جميع الاقتصادات الرأسمالية، وأدت إلى نقص كبير في التدفقات المالية بأشكالها كافه باتجاه الدول النامية.

* تدهور الوضع الغذائي في العالم، بعد إن تخلى الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في عام ١٩٧٢ عن سياسة الاكتفاء الذاتي والبدء في الاستيرادات وأدى ذلك إلى انخفاض في الاحتياطي العالمي من الحبوب.
* تصحيح أسعار النفط إلى أربعة أمثالها بعد حرب تشرين في عام ١٩٧٣ الذي جاء بوصفه اجراءً وقائياً اتجاه استمرار أزمة الاقتصاد الرأسمالي.
* هبوط في أسعار المنتجات التقليدية التي تصدرها الدول النامية (القطن، الكاكاو، الخشب، البن، المطاط، القصدير، النحاس، الفواكه).

لقد كانت محصلة كل ذلك فشل العقد الثاني بعد إن تخلت الدول المتقدمة عن تعهداتها في النسبة المقررة دولياً، بل إنها قد خفضت باستمرار من معدل هذه المساعدات، فطبقاً لما تنشره لجنة المساعدات التنمية الدولية Development Assistance Committee (D.A.C) إنخفضت مساعداتها من ٠.٤% من نواتجها القومية للسنوات (١٩٦٤-١٩٦٦) إلى نحو ٠.٣% في عام ١٩٧٥ ثم سجلت في السنوات ١٩٧٧ و١٩٧٨ نحو ٠.٣%[٥]. ويشير الجدول (١) إلى نسبة التدفقات المالية والمساعدات الإنمائية الرسمية من وكالات المساعدات الدولية ونسبة تلك المساعدات إلى الناتج القومية للدول المانحة مع بيان حجم هذه المساعدات بالأسعار الثابتة. ويلاحظ إن النسبة سجلت في عام ١٩٨٠ نحو ٠.٣٦% بل إن جميع التدفقات المالية التي من ضمنها القروض لم تبلغ ١% من حجم الناتج القومي للدول المانحة، فضلاً عن التضخم المستورد الذي يخفض حجم التدفقات المالية والمساعدات الرسمية إذا ما أخذت تلك الأرقام بالأسعار الثابتة. وعليه إن الهدف الإنمائي لهذا العقد لم يتحقق على الرغم من التوصل إلى معدل نمو في بعض من الدول النامية بلغ ٥.٩% خلال النصف الأول من السبعينيات.

جدول (١): صافي التدفقات المالية والمساعدات الانمائية الرسمية الممنوحة إلى الدول النامية ونسبتها إلى الناتج القومي للدول المتقدمة المانحة في ألمده (١٩٧١-١٩٩١)

البيان السنوات	التدفقات المالية بالأسعار الجارية	نسبة التدفقات إلى الناتج القومي الإجمالي	التدفقات المالية بالأسعار الثابتة أسعار ١٩٧٠	المساعدات الإنمائية بالأسعار الجارية	نسبة المساعدات إلى الناتج القومي الإجمالي	المساعدات الإنمائية بالأسعار الثابتة أسعار ١٩٧٠
١٩٧٠	١٥	٠.٧٤	١٥	٧	٠.٣٣	٧
١٩٧٣	٣٣	٠.٧٥	١٧	٩	٠.٢٩	٧
١٩٧٥	٣٨	٠.٩٩	٢٣	١٣	٠.٣٤	٨
١٩٨٠	٧١	٠.٩٩	٢٤	٢٦	٠.٣٦	٩
١٩٨٥	٤١	٠.٤٩	١٥	٢٧	٠.٣١	١٠
١٩٨٦	٦١	٠.٥٩	١٨	٣٤	٠.٣٣	١١
١٩٨٧	٦٠	٠.٥٠	١٩	٣٩	٠.٣٣	١١

١٩٨٨	٧٤	٠.٥٥	١٧	٤٤	٠.٣٤	١١
١٩٨٩	٧٦	٠.٥٣	١٩	٤٢	٠.٣٠	١٠
١٩٩٠	٦٣	٠.٣٩	١٣	٥١	٠.٣١	١١
١٩٩١	٧٧	٠.٤٥	١٦	٥٤	٠.٣١	١٢

Source:

- **U.N. Handbook of International Trade and Development Statistics, 1992, New York, 1993, p. 390-391.**
- **U.N. Handbook of International Trade and Development Statistics, 1988, New York, 1989, p. 382-383.**

عقد التنمية الثالثة:

تم أقرار إستراتيجية عقد التنمية الثالث للأمم المتحدة والذي استغرق عقد الثمانينيات بأكمله وتتألف هذه الإستراتيجية من أربع فصول تتضمن ١٧٨ فقرة تخص الإجراءات والتدابير التي سيعتمدها المجتمع الدولي لتنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية، ومن أبرز الأهداف التي تضمنتها هذه الاستراتيجية ما يأتي:[٦]

*** تحديد هدف عام للنمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة ٧% سنوياً.**
*** تبني سياسات سكانية ملائمة بحيث لا تتجاوز زيادة معدلة النمو السكاني بنسبة ٢.٥% سنوياً.**
*** بلوغ المساعدات الرسمية خلال العقد ٠.٧% من الناتج القومي للدول الصناعية المتقدمة.**
*** إزالة القيود المفروضة على صادرات الدول النامية عن طريق تخفيض القيود الكمر كية والإدارية إلى جانب تحسين فرص وصول هذه الصادرات إلى الأسواق العالمية.**
*** العمل على استقرار أسعار صرف العملات الدولية والسيطرة على التضخم العالمي.**

ومن الجدير بالذكر إن الولايات المتحدة كانت دائماً محافظة على النسبة المقررة للمساعدات الرسمية وعلى إطارها الزمني. للتعرف على ما تحقق في هذا العقد نعود إلى الجدول (١) ونلاحظ إن حجم التدفقات المالية بالأسعار الجارية متذبذبة من سنة إلى أخرى وإذا أخذت بالأسعار الثابتة نجدها لا تتجاوز كثيراً معدلاتها في بداية مده الجدول السابق أما المساعدات الإنمائية فإنها لم تصل إلى المعدلات المقررة دولياً وتراوحت بين نسبة ٠.٣٤% أو ٠.٣١% في أحسن حالاتها.

لقد كان مصير هذا العقد التنموي مشابهاً للعقدين السابقين إذ لم تصل الدول الصناعية بتعهداتها إلى نسبة مساعدات التنمية البالغة ٠.٧% من الناتج القومي الإجمالي.

ثانيا: أخلاقيات العلاقات الاقتصادية الدولية

نعتقد إن الحديث عن أخلاقيات العلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر دقة إذا تحدثنا في لغة الأرقام التي تبدو أكثر أقناعاً من الحديث الوصفي، ويشير الجدول (٢) إلى مؤشرات رئيسة إذ يلاحظ إن الدول الصناعية تستحوذ على ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار انضمام الكثير من الدول المتحولة (الاشتراكية سابقاً) إلى التكتلات الاقتصادية[٧] المعبرة عن الدول المتقدمة مقابل ٢٠% إلى الدول النامية، ويبلغ نصيب دخل الفرد الذي يعيش في الدول الأولى أكثر من عشرين ضعفاً من نصيب الفرد الذي يعيش في الدول النامية ويقل عن أربعة أضعاف عن المستوى العالمي.

جدول (٢): مؤشرات مختارة لعام ١٩٩٩

المؤشر / المجموعة	النسبة من الناتج المحلي العالمي %	معدل دخل الفرد (دولار)	النسبة من مساحة الكرة الأرضية %
الدول الصناعية	٧٧	٢٦٦٩٢	٢٤
الدول النامية	٢٠	١٣٢٦	٦٢

الدول المتحولة	٣	٢٤٠٥	١٤
المجموع	%١٠٠	٥١٥٧	%١٠٠

Source:

U.N. Hand book of International Trade and Development, Statistics, New York and Geneva, 2001, p. 286.

في حين يعيش سكان الدول الأخيرة على أكثر من ثلثي الكرة الأرضية، وفيما يأتي المؤشرات ذات الدلالة المأساوية على موقع الدول النامية في الاقتصاد الدولي.

١- ظاهرة التحويل العكسي للموارد:

تشير البيانات الواردة في الجدول (٣) إجمالي مسحوبات الدول النامية من القروض القائمة في ذمتها خلال المدة (١٩٧٠-١٩٩٩) وليس من الصعوبة ملاحظة التحويلات العكسية من إنها أخذت تتفوق على تدفقات المسحوبات منذ عام ١٩٩٠، وهو العام الذي مثل بداية العقد الثالث للتنمية.

ومن المعروف إن عقد التسعينيات شهد الكثير من التحولات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية عند انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وتحول الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع من نوع جديد بين الشمال الغني والجنوب الفقير، ولاشك إن هناك كثيراً من المجالات التي يمكن التحدث بشأنها ها فيما يخص الآثار السلبية التي تركتها تلك التحولات على الدول النامية، فبعدما كانت الأخيرة تبحث عن فرص التنمية بكل الوسائل ومحاولة التخلص من قسمة العمل الرأسمالية القديمة، غيرت الدول المتقدمة من ليات القسمة هذه إلى لية جديدة وبدفع من ثورة المعلومات والاتصالات.

جدول (٣): إجمالي مسحوبات الدول النامية من القروض المصرفية القائمة في ذمتها خلال المدة (١٩٧٠-١٩٩٩) مليار دولار

السنوات	(١) الدين القائم	(٢) المسحوبات	(٣) خدمة الدين	٣ = ٤		٢ -٣ =٥
				قسط الدين	الفائدة	صافي التحويلات
١٩٧٠	٣٢.٠	٤.٨	٢.٣	١.٥	٠.٨	٢.٥
١٩٧٣	٤٨.٨	٧.٦	٣.٦	٢,٢	١,٤	٤.٠
١٩٧٥	٦٧.٤	١٤.٣	٤.٧	٢.٨	١.٩	٩.٦
١٩٨٣	٢٠٤.٠	٢٨.٢	١٧.٢	٩.٧	٧.٤	١١.٠
١٩٨٤	٢١٥.٨	٢٩.٤	١٨.٢	٩,٩	٨.٣	١١.٢
١٩٨٥	٢٥٩.١	٢٨.١	٢٢.٢	١٢.٤	٩.٧	٥.٩
١٩٨٦	٣١٢.٩	٣١.٨	٢٧.٧	١٥.٣	١٢.٤	٤.١
١٩٨٧	٣٧٧.٤	٣٤.٥	٣٢.٠	١٨.٠	١٤.٠	٢.٢
١٩٨٨	٤١٣.٤	٣٨.٢	٣٦.٠	٢٠.٣	١٥.٧	٢.١
١٩٨٩	٤٣١.١	٣٩.١	٣٦.٠	٢٠.١	١٥.٩	٣.١
١٩٩٠	٩٣٧.٠	٨٤.٠	١٠٢.٧	٥٩.٨	٤٢.٩	١٨.٧ -
١٩٩٤	١١٠٤.٨	٩٨.٢	٦٩.٢	٤٥.٢	١٦.٣	٢٩.٠ -
١٩٩٥	١١٥٦.٨	١٢٤.٠	١٣٧.٥	٨٣.٣	٥٤.١	١٣.٥ -
١٩٩٦	١١٤٩.٥	١٣٩.٣	١٥٨.١	١٠٣.٨	٥٤.٣	١٨.٨ -
١٩٩٧	١١٣٣.٩	١٥٣.٨	١٦٨.١	١١٣.٨	٥٤.٤	١٤.٣ -
١٩٩٨	١١٢٥.٩	١٣٩.٩	١٤٤.٤	٨٨.٥	٥٥.٩	٤.٥ -
١٩٩٩	١٢٣٨,٢	١٣١.٨	١٧٧.٢	١١٦.٥	٦٠.٦	٤٥.٤ -

اعد بالاستناد إلى:

Sources:

1- U.N. Hand book of international Trade and Development, statistics, 2001, New York and Geneva, pp.269-273.
2- U.N. Hand book of international Trade and Development, statistics, 1993, New York and Geneva, pp.398-399.
3- U.N. Hand book of international Trade and Development, statistics, 1989, New York and Geneva, pp.390-391.

وفي الوقت نفسه حصل تغير في الهياكل الاقتصادية لمصلحة قطاع الخدمات، وأصبح يمثل نسبة[٨] تصل إلى أكثر من ٦٥%، بعد إن صبت اهتمامات الدول المتقدمة إلى الاستثمار في هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى، في حين وفرت العولمة وعناصرها الاستراتيجيات الجديدة إلى الشركات المتعددة الجنسية بدلاً من الصيغ التقليدية في إقامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد إن ساهمت أدوات العولمة المتمثلة بك (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في تحرير الأسواق الوطنية ودمجها في السوق العالمية، هذا الإندماج سمح للدول الصناعية باستغلال الإمكانات الاقتصادية الهائلة المتوافرة لديها في أقصى الحدود، وهو ما مثل بالفعل الإستراتيجية الجديدة في بداية التوزيع للنمط الراهن لتقسيم العمل الدولي باعتباره نمطاً مركباً، فهو لا يستبعد النمط القديم للتقسيم المعروف بل يتشابك معه، فهو يبقي على تخصص الدول النامية بإنتاج المواد الأولية التي تخصصت تاريخياً بإنتاجها، وبعبارة أخرى إن الشركات (م.ج) تخصص نشاطها في مجالات معينة وتقوم بتطويرها، أما المجالات الأخرى فأما إن تسيطر عليها من خلال عمليات الإندماج والتملك Merger and Acquisition أو تقوم بتركها من دون محاولة لتطويرها.

ويشير الجدول (٤) إلى الاهتمامات الجديدة للشركات (م.ج) في إقامة الاستثمارات الحديثة التي تستهدفها عمليات الإندماج والتملك بدلاً من الاستثمارات التقليدية مستفيدة من تغير النظرة العالمية إلى الدور الايجابي الذي يمكن إن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سريان قوانين منظمة التجارة العالمية. إذ يلاحظ إن تلك العمليات المتعلقة بالمواد الأولية إنخفضت كثيراً بعد عام ١٩٩٦ فسجلت نحو ٠.٤% و١.١% للمبيعات والمشتريات على التوالي عندما قورنت مع النسب المسجلة في عام ١٩٨٧ حيث كانت تبلغ كل منهما ١٤.٤% و١.٩% على التوالي. في حين نلاحظ إن حجم الإندماج والتملك في قطاع الخدمات، أخذ اتجاهاً تصاعدياً وبلغ أرقاماً كبيرة في السنوات (٢٠٠٠) و(٢٠٠١) على حساب انخفاض الأهمية النسبية في قطاع الصناعات.

جدول (٤): هيكل المبيعات والمشتريات في عمليات (M&A) بحسب القطاعات الاقتصادية للمدة (١٩٧٨-٢٠٠١)

نسبة مئوية

القطاعات / السنوات	المواد الأولية		الصناعات		الخدمات		المجموع	
	المبيعات	المشتريات	المبيعات	المشتريات	المبيعات	المشتريات	المبيعات	المشتريات
١٩٨٧	١٤.٤	١.٩	٥٦.٨	٦٧.٥	٢٨.٦	٣٠.٥	%١٠٠	%١٠٠
١٩٨٨	٣.٣	٣.٨	٦٣.٧	٦٢	٣٢.٨	٣٣.٩	%١٠٠	%١٠٠
١٩٨٩	١.٣	٢.١	٦٣.٨	٦٧.٧	٣٤.٧	٣٠.١	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٠	٣.٤	١.٥	٥٠.١	٥٣.٠	٤٦.٤	٤٥.٥	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩١	١.٤	١.٩	٤٤.٨	٥٥.٧	٥٣.٦	٤٢.١	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٢	٤.٥	٣.٧	٥٤.٥	٤٤.٥	٤٠.٨	٥١.٦	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٣	٥.٠	٥.٠	٥٢.٠	٤٤.٣	٤٢.٩	٥٠.٥	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٤	٤.٣	٣.٩	٥٤.٥	٥٧.٠	٤١.١	٣٨.٩	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٥	٤.٥	٤.٢	٤٥.٢	٥٠.٢	٥٠.١	٤٥.٤	%١٠٠	%١٠٠

١٩٩٦	٣.٤	٢.٥	٣٨.٩	٣٩.١	٥٧.٣	٥٨.٣	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٧	٢.٨	٢.٣	٣٩.٨	٤٣.٦	٥٧.٣	٥٧.٢	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٨	١.٩	١.٠	٤٩.٥	٤٨.٣	٤٨.٤	٥٠.٠	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٩	١.٣	٠.٩	٣٧.٦	٣٧.٤	٦١.٠	٦١.٥	%١٠٠	%١٠٠
٢٠٠٠	٠.٨	٠.٧	٢٥.٤	٢٦.٤	٧٣.٦	٧٢.٧	%١٠٠	%١٠٠
٢٠٠١	٠.٤	١.١	٣٣.١	٣٣.٦	٦٢.٠	٦٥.٢	%١٠٠	%١٠٠

أعد بالاستناد إلى:

Source:

U.N. World Investment Report (WIR), New York and Geneva, 2002, pp. 344-345.

إن هذه الصورة هي تجسيد لجوهر تقسيم العمل الدولي الجديد، المتمثل في إنتقال فكرة تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية إلى المستوى الدولي، حتى تتخصص الدول النامية بالقيام بجزء من عملية إنتاج السلعة الواحدة وتوزيع العمليات اللاحقة على أكثر من دولة، ومن ثم تجميع الأجزاء التي تنتج في مختلف الدول وهو خلاف النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي.

٢- ممارسات المنظمات الدولية المتعددة الأطراف

في ضوء أخلاقيات الدول المتقدمة فإننا لا نتوقع منها إن تقدم مساعدات تنموية ملموسة إلى الدول النامية حتى تعالج أو تخفف من مشاكلها المركبة، بل العكس تماماً إن الأخيرة تجد نفسها اليوم قبالة تكتلات اقتصادية وتجارية عملاقة مثل الاتحاد الأوربي ولنافتا، هذا الاتجاه العالمي المتصارع الذي يدخل في إطار استعدادات أعضائها للمنافسة العالمية، أما نصيب الدول النامية فالمزيد من التهميش في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونعثر على ذلك في ممارسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهاتين المؤسستين أجبرتا الكثير من الدول النامية إتباع ما يطلق عليه الإصلاح الاقتصادي وإجراءاتها المتمثلة بالتكييف وإعادة الهيكلة، ويعرف المهتمون بالشأن الاقتصادي إن تلك المؤسسات المالية بدأت تتعامل منذ أزمة المديونية العالمية عام ١٩٨٢ بما يعرف بالمشروطة Conditionality التي توجب عليها تطبيق سياسات اقتصادية وتنظيمية ومالية معينة بهدف تحسين وضع موازين مدفوع وإجراء التصحيحات الهيكلية المطلوبة، وقد ترتب على التعاون بين المؤسستين نوع جديد من المشروطة تسمى بالمشروطة المتبادلة[٩] Cross conditionality تلتزم بموجبه الدول المستفيدة من موارد إحدى المؤسستين بتنفيذ الشروط التي تضعها المؤسسة الأخرى. وقد بلغ الأمر إن تمتد المشروطة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية، فبحسب رأي لجنة مساعدات التنمية (D.A.C) ترى شرط امتلاك الدولة المتلقية للمساعدات الجدارة الائتمانية فمثلاً تقيد الولايات المتحدة معوناتها الدولية وتنظر إلى المعونة على إنها عبء يقع على دافعي الضرائب من وجهة نظر حسابات الدخل القومي. لذلك تأخذ المعونة شكل سلع مادية دون أي تغير في الالتزامات السائلة للولايات المتحدة اتجاه الحائزين الرسميين[١٠]. وبمعنى خر إن المعونة تكون معونة نقدية تنفق داخل الولايات المتحدة فهي تسجل قيداً دائناً في الميزان التجاري، وتسجل قيداً مديناً بالقيمة نفسها في الالتزامات السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، وهذا الأسلوب الأمريكي في تقديم المعونة دفع الدول الصناعية المتقدمة الأخرى إلى العمل بالأسلوب نفسه حتى أصبح العون الإنمائي الرسمي مجرد تسمية تهدف من ورائه الدول المانحة مساعدة اقتصاداتها.

وبعد تعثر الكثير من الدول النامية في تسديد التزامات ديونها الخارجية وتقيد المساعدات الإنمائية الرسمية بشروط الدول المانحة، لم يبق في أيدي الدول النامية سوى الوسيلة التقليدية في الحصول على موارد النقد الأجنبي والمتمثلة بالتجارة الخارجية، وقد حتمت العلاقات الاقتصادية الدولية المجحفة إن تواجه هذه الدول أكبر التحديات في هذا المجال وذلك في ظل أعمال منظمة التجارة العالمية التي أصبحت واقعاً جديداً في تلك العلاقات.

ومن دون الدخول في تفاصيل الآثار التي ستتركها هذه المنظمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، سنحاول الإيجاز في أثر الاتفاقية الزراعية على الزراعة[١١] التي تعد المصدر الأساسي لمعظم الدول النامية، والتي جاءت أصلاً لحل النزعات بين الدول الصناعية نفسها حول التجارة الدولية في السلع الزراعية، وإن هاء الخلاف بينها في مجالات الإعانات التي أثقلت الموازنات المالية للدول الأخيرة، لاسيما مع استمرار العجز التجاري الأمريكي، وفي هذا الصدد تشير الأرقام عن مبالغ الدعم الذي تتلقاه الزراعة في العالم بحدود ٢٧٠ إلى ٣٣٠ مليار دولار أمريكي سنوياً معظمه من الشركاء الرئيسيين في الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان). إن خلاصة ما سمحت به نصوص اتفاقية الزراعة في تحويل القيود الكمية إلى رسوم كمرقية جاءت لمصلحة الدول الصناعية التي تعد المصدرة الرئيسة للسلع الزراعية إذ تبلغ حصتها نحو ٧٤% من مجموع الصادرات الزراعية العالمية وذلك في عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه استفادة من عملية التحويل إلى الرسوم الكمر كية بشكل مبالغ فيه إذ زادت هذه الرسوم في بعض الأحيان بنسبة ٣٠٠% إلى ٤٠٠%، وهو ما يعني زيادة مستوى الحماية بشكل أكثر من السابق بدلا من تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في خفض الحماية، وإلى جانب ذلك لجأت الدول المتقدمة إلى ما يأتي:

* فرض الرسوم النوعية إلى جانب الرسوم القيمة سوف يؤدي ذلك إلى تعقيد سبل تحسين وصول صادرات الدول النامية إلى الأسواق الرئيسة.
* هناك عدم التزام من لدن الدول الصناعية المتقدمة بمراعاة تخفيض القيود الكمية أمام السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.
* استفادت الدول المتقدمة من لية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة الذي يعني من حق الدولة عدم الالتزام بتخفيض الرسوم الكمر كية في حالات معينة مثل زيادة كمية الواردات عن حدود معينة وانخفاض الأسعار للسلعة في سوقها المحلية عن حدود معينة.

إن خلاصة تلك الآثار هو عدم تحقيق تقدم في تحرير القطاعات التي تمتلك بتا الدول النامية ميزة تجارية إلى جانب عدم التزام الدول المتقدمة بتعهداتها المنصوص عليها في هذا الاتفاق ، جملة القول ونحن نتحدث عم لت العلاقات الاقتصادية الدولية من نتائج يكون من الملائم القول إن هناك تبايناً قد تحقق في معدلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، فبعض منها قد حقق درجات من التقدم والتطور في بناء ركائز التنمية في حين مازالت الغالبية منها تعاني من شحه الموارد الذاتية، وفي مقدمة تلك الدول الواقعة في القارة الأفريقية، وتأسيساً على ذلك نتناول جوانب من الواقع الاقتصادي لدول هذه القارة.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الدولية لأفريقيا

تاريخيا أسهمت إفريقيا في نهوض العالم الصناعي اليوم، تلك المساهمة التي تعود إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي[١٢] عندما دخلت أفريقيا وأوربا في تبادل مشترك فادت تلك العلاقة إلى نزوح الثروة ولاسيما الذهب من الأولى إلى الثانية.

وفي عصرنا هذا مازالت هذه القارة تواجه تحديات كبيرة بعد تحريرها من الاستعمار المباشر، فحاولت العمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتبعاً لذلك اتجهت صوب الأسواق العالمية بحثنا عن الموارد والإمكانات المالية والتكنولوجية. ولكن يبدو إن محصلة تلك المحاولات لم تأت ثمارها، إذ مازال ٤٥% من سكان هذه القارة البالغ ٧٠٠ مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد أمريكي في اليوم، كما إن هناك ٢٤ دولة من بين ٣٢ دولة تقع في ادني درجات سلم التنمية البشرية.[١٣] ، وفيما يأتي بعض مؤشرات القطاع الخارجي للدول الأفريقية التي تبين واقع علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع العالم، وكما يأتي:

١- اتجاهات التجارة الخارجية للقارة الأفريقية:

تشير الجداول (٥) و(٦) إلى صافي اتجاهات التجارة الخارجية بالسلع الأولية على اعتبار إن دول هذه القارة مصدرة للموارد الأولية والخام وخصوصاً السلع الغذائية (الزيوت، الكاكاو، البن، السكر)

فبعد إن كانت تسجل فائض مقداره (٣١) مليار دولار في عام ١٩٨٠ إنخفض إلى الثلث في عام ١٩٩٠، ثم عجز عام ١٩٩٥ بمقدار (٢) مليار دولار. وهذا بالطبع إذا ما سلمنا بالتخصص التاريخي لهذه القارة في تصدير هذه المواد، فكيف إذا الحال في ظل سريان اتفاقات منظمة التجارة العالمية (W.T.O).

جدول (٥): صافي(*) اتجاهات التجارة الخارجية بالمواد الأولية للدول الأفريقية

البيان / السنوات	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول المتحولة	المجموع
١٩٨٠	٢٦.١	٥.٧	٠.٨(-)	٣١.٠
١٩٩٠	٩.١	١.٩	٠.٤(-)	١٠.٦
١٩٩٥	١.٤(-)	١.٤(-)	٠.٨	٢.٠(-)
١٩٩٨	١٢.١(-)	٦.٣	٠.٣٢	٥.٥
١٩٩٩	١.٢(-)	٠.٧	٠.٣٦(-)	٠.٨٦-

Source: U.N. Hand book of International Trade and Development, Statistics, New York and Geneva, 2001, p. A48.

(*) الصافي = الصادرات - الواردات

جدول (٦): صافي اتجاهات التجارة الخارجية بالسلع الصناعية للدول الأفريقية

البيان / السنوات	الدول الصناعية	الدول النامية	الدول المتحولة	المجموع
١٩٨٠	٤٦.٧(-)	٥.١(-)	٢.٨(-)	٥٤.٦(-)
١٩٩٠	٣٧.٥(-)	٥.٨(-)	١.٢(-)	٤٤.٥(-)
١٩٩٥	٣٩.٨(-)	١٠.٧(-)	١.١(-)	٥١.٦(-)
١٩٩٨	٤٠.٧(-)	١٤.١(-)	١.٤(-٠	٥٦.٢(-)
١٩٩٩	٣٧.٧(-)	١٣.٨(-)	١.٥(-)	٥٣.٠(-)

Source:

U.N. Hand book of International Trade and Development, Statistics, New York and Geneva, 2001, p. A52.

أما التجارة في السلع الصناعية فلاشك إن هناك عجزاً مستمراً، فيلاحظ من الجدولين السابقين إن الشريك الأساسي هي الدول الصناعية سواء أكان لتصريف منتجاتها الأساسية أو مصدراً لوارداتها من السلع الصناعية المتقدمة تكنولوجيا أو الحبوب بوصفه غذاءً لشعوبها.

٢- مؤشرات المديونية:

بدون شك هناك تفاوت بين الدول الأفريقية، فإذا استبعدنا الدول الأفريقية المصدرة للنفط (إنغولا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، العابون، الكاميرون، الكونغو، مصر، نيجيريا) التي تتعرض دائماً لضغوط سياسية نظراً لمواقفها الإقليمية، يبقى لدينا الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

والدول الأفريقية حالها مثل حال الدول النامية اقترضت من السوق المالية الدولية لتمويل متطلبات التنمية في دولها، وقد حصلت على قروض من مصادر رسمية وتجارية وخاصة. وحتى نقف على مؤشرات عبء المديونية نسوق الجدول (٧) الذي يبين فقط الديون الأفريقية طويلة الأجل، والمتفق عليها على انها ديون سهلة Soft loan وتحمل شروط اقراضية ميسرة ومصادرها تتوزع بين مؤسسة التنمية الدولية (A.I.D) والدول المانحة النفطية سواء أكانت دول منفردة بصناديقها التنموية القطرية أو المؤسسات التمويلية العربية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد العربي، وصندوق أوبك للتنمية

الخارجية. ويلاحظ تصاعد هذا النوع من الديون فبعد إن كان يبلغ نحو ١٤.١ مليار دولار عام ١٩٧٥ سجل عام ١٩٨٥ ما مقداره ٦٨.٨ مليار دولار ثم قفز إلى ١٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨. وفي المقابل تصاعدت خدمة الدين أيضاً. ويدل ذلك إلى استمرارية الاعتماد على القروض الخارجية بعد تدني حجم المساعدات ألانمائية الرسمية وتدهور شروط معدلات تبادلها التجاري.

جدول (٧): الديون الأفريقية طويلة الأجل

البيان / السنوات	حجم الديون مليار دولار	نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي	خدمة الدين مليار دولار	نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي
١٩٨٠	٤٠.٢	٢٤	١٣.٩	١٣
١٩٩٠	١٣٢.٣	٨٣	٢٥.١	٢٥
١٩٩٥	١٥٤.٨	١٠٤	٢٠.١	١٩
١٩٩٧	١٥٤.١	٨٩	٢٠.٢	١٦
١٩٩٨	١٥٧.١	٩٤	١٨.٩	١٨
١٩٩٩	١٥٢.٥	٩٩	-	-

Source:

U.N. Hand book of International Trade and Development, Statistics, New York and Geneva, 2001, pp. 276-277.

ويشير الجدول السابق أيضاً إلى مؤشرين رئيسين عن عبء المديونية:

الأول: نسبة الديون طويلة الأجل إلى الناتج القومي الإجمالي. يبين هذا المؤشر تصاعد نسبة ما يقتطعه المقرضون من إجمالي الناتج القومي، إذ إن أي نشاط اقتصادي لابد إن ينعكس في تطور الناتج القومي الإجمالي، وإن هذا التطور يتطلب المزيد من الاستثمارات التي تتجاوز الموارد المحلية المتوفرة، وهذا يعني البحث عن موارد مالية، جزء كبير منها عن طريق القروض الخارجية ويلاحظ تصاعد هذه النسبة بشكل متواصل حتى سجلت نسبة ٩٩% من حجم الناتج القومي يذهب إلى الدائنين وذلك في عام ١٩٩٩.

الثاني: نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات:

تشير هذه النسبة إلى زيادة الاقتطاعات الحقيقية من مؤشر حقيقي ينعكس في حالة تصاعده سلباً على الاقتصاد القومي للدولة وبشكل عام يقتطع هذا النوع من الدين فقط نحو ٢٠% من حصيلة صادرات القارة الإفريقية، وإذا كان هذا الحال مع نوع من الديون السهلة فكيف هو الحال مع الديون الصعبة.

ومن الجدير بالذكر إن مديونية الدول الأفريقية مثلت ١٤% من حجم مديونية الدول النامية خلال الثمانينات[١٤] و١٩% خلال عقد التسعينيات.[١٥]

رابعاً: الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

بعد فشل العقود الإنمائية للأمم المتحدة وانحسار عمل المنظمات الدولية المعنية بشؤون التنمية في الدول النامية، طرح البنك الدولي برنامج عمل للتغير في تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ متضمناً هجوماً على الفقر، ونستعرض هنا الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ولا نناقش مضامينها الواسعة في هذا البحث، فقد يكون من الملائم التصدي إلى إنجازاتها بعد انتهاء المدة المحددة لتحقيقها في عام ٢٠١٥ مثلما كان ذلك للعقود الإنمائية.

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة: حددت بثمانية أهداف وكما يأتي:[١٦]

١- القضاء على الفقر المدقع والجوع:

ويتم ذلك إذا بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي نسبة ٣.٦% ابتداءً من بداية الألفية الجديدة حتى حلول عام ٢٠١٥، عندها سيتم تخفيض نسبة الفقراء المدفعين ونسبة الذين يعانون من الجوع.

٢- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:

الالتزام القوي في ضمان حصول جميع الأطفال في الدول النامية والمعينة بهذه الأهداف والتي يبلغ عدد سكانها ثلاثة مليارات نسمة، على فرض الالتحاق بالمدارس وإكمال المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥.

٣- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة:

يلاحظ إن التحاق الذكور اكثر من الإناث في معظم الدول النامية المنخفضة الدخل، وتسعى هذه الأهداف إلى إزالة فجوة التمييز بين الجنسين في مراحل التعليم كافة بحلول عام ٢٠١٥.

٤- تخفيض معدل وفيات الأطفال:

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. ويذكر أن القارة الإفريقية يتزايد فيها معدلات الوفيات الرضع والأطفال بسبب مزيج من سوء التغذية والأمراض.

٥- تحسين صحة الأمهات:

يرمي هذا الهدف إلى تخفيض نسبة وفيات الامهات بمقدار ثلاثة أرباع عام ٢٠١٥، وقد وضع هذا الهدف على أثر زيادة وفيات الأمهات من مضاعفات الحمل أو المخاض. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى إن اكثر من نصف مليون امرأة توفيت عام ١٩٩٥، وإن أكثر من نصف هذا العدد في إفريقيا.

٦- مكافحة فيروس ومرض الايدز، والملاريا والأمراض الأخرى:

البدء في وقف إنتشار هذه الأمراض وعكس مسار إنتشارها بحلول عام ٢٠١٥، ويسبب مرض الايدز ثاراً مدمرة في الدول النامية ولاسيما في إفريقيا التي يبلغ عدد المصابين فيها نحو ٢٥.٢ مليون شخص.

٧- ضمان الاستمرارية البيئية:

العمل على تخفيض عدد السكان المحرومين من الحصول على مياه الشرب المأمولة وتحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص يسكنون في الأحياء الفقيرة وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:

هذا الهدف يتعلق بالوسائل التي تحقق الأهداف ألانمائية السبعة الأولى، وعليه يناشد هذا الهدف الدول الغنية على إن تفتح أسواقها قبالة صادرات الدول الفقيرة والعمل على شطب ديونها وزيادة المساعدات الانمائية المقدمة لها.

خامساً: كيف انتهت الأمور؟ وما العمل؟

لقد إنتهت الأمورالى إن تصبح الدول النامية هي الممول إلى الدول المتقدمة وليس العكس كما هو المطلوب، بعد إن حافظت الجهات الدائنة على أوضاع مربحة للقروض من خلال ظاهرة التحويل العكسي للموارد، ولم تصل نسبة المساعدات المقرة دولياً إلى نصف معدلاتها وقد حاولت الدول الغنية تجميل وجهها فطرحت ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ولا نعتقد إن تتغير الأمور نحو معالجة الفقر والأمراض التي يعاني منها الكثير من الدول النامية الواقعة في سيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذ مازالت مصدرة للمواد الأولية والخام، مقابل استحواذ الدول الصناعية على ٧٥% من الصادرات الصناعية العالمية، والأمر الذي يحاصر الدول النامية من هذه الزاوية ارتفاع نسبة التجارة البينية بين أعضاء التكتلات الاقتصادية الرئيسة في العالم، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة هذه التجارة في الاتحاد الأوربي بعد التوسع[١٧] الذي حصل في بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ نحو ٧٠%. وإلى جانب ذلك تشهد اليوم الدوافع السياسية في تقديم العون الإنمائي وذلك في شروطها المفروضة على الشعب الفلسطيني بعد نتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة.

وبعد إن تناولنا ما يمكن اعتباره انتقائية في بعض الصور. ما العمل بالنسبة لهذه المجوعة الدولية، التي أصبح بعضها في مواجهة يومية ومباشرة مع الدول الصناعية الغنية سواء أكانت منفردة أو متكتلة؟

وبعد هذه الحقائق اعتقد بإمكاننا إن نطرح عدة مقترحات سبق إن طرح معظمها والمطلوب إعادة تفعيلها بقوة وإصرار، وسنختصر على الآتي:

١- ضرورة تفعيل مبادرات المحافل الدولية التي تمثل الدول النامية وفي مقدمتها حركة عدم الانحياز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢- هناك أوراق اقتصادية تحتفظ بتا الدول النامية بالإمكان استخدامها في المساومة والتفاوض مع الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمة هذه الأوراق سلعة النفط المصدر الرئيس للطاقة، وقد تعزز موقف هذه السلعة الاستراتيجي في الارتفاعات المتلاحقة في سعرها في الأسواق العالمية.

٣- زيادة مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمت بها الدول العربية المانحة للمساعدات لما تمتاز به من شروط سهلة وتقديمها إلى الدول المتلقية وبالأخص المستوردة للطاقة والفقيرة. من الجدير إن نذكر مجموعة الدول الإفريقية تلقت من الدول العربية المانحة الرئيسة[١٨] نحو ٢١.٢% من مجموع المساعدات الإنمائية الميسرة (صافي السحب) والبالغة نحو ٢.٤ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٤.

٤- دعم محاولات دول أمريكا اللاتينية للتحرر من القيود التي فرضتها العولمة، بعد إن أدركت هذه الدول مدى بشاعة الاستغلال الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية لثرواتها الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز.

الهوامش والمصادر:

١- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، لبنإن ، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٦٣-١٦٥.

٢- د. راؤول بربيب، نحو سياسية تجارية جديدة للتنمية، ترجمة د. جرجس عبده مرزوق، الدار المصرفية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ)، ص٨.

٣- جاك لوي، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص١٦.

٤- د. عبد العال الصكيان ، عقود الأمم المتحدة للتنمية والتعاون بين الدول النامية، مجلة النفط والتنمية، عدد مزدوج (٩-١٠) حزيران -تموز، السنة السادسة، بغداد، ١٩٨١، ص٧.

٥- د. نجيب نجم الدين، الأوبك والنظام الاقتصادي الدولي، مجلة النفط والتنمية، عدد مزدوج (١١-١٢) ب-أيلول، السنة السادسة، ١٩٨١، ص ٣٠-٤٦.

٦- جاك لوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٧- إنضمت إلى دول الاتحاد الأوربي من منظومة الدول الاشتراكية كل من (جمهورية ألجيبك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، سولفيكيا، سلوفينيا، بولندا).

8- U.N. Hand book of international Trade and Development, Statistics, 2001, New York and Geneva, 2001, pp 300-301.

٩- د. مصطفى مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدإن النامية، مجلة فاق اقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٦٩، ١٩٩٧، ص ص ١١٨-١٢٢.

١٠- دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي (بدون تاريخ)، ص١٣.

١١- <u>للمزيد إن ظر:</u>
ثار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، جريد الصباح، ٢٠٠٥/١٠/١٨، (الشبكة الدولية).

١٢- <u>للمزيد من التفاصيل إنظر:</u>
د. والتر رودني، أوربا والتخلف في أفريقيا، ترجمة د. أحمد القصير، عالم المعرفة، العدد (١٣٢)، الكويت، ١٩٨٨.

١٣- البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي، الاستعراض السنوي، ٢٠٠٥، ص٣٠.

١٤- جإن كلود برتمبلي، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات بيروت، ط١، ١٩٩١، ص.٣٥

١٥- الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدإن النامية، مجلة التمويل والتنمية، العدد ١، مارس، ١٩٩٢، ص٥١.

١٦- للتفاصيل إنظر:
- البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي، الاستعراض السنوي، ٢٠٠٥، ص٣.
- البنك الدولي، التقرير السنوي، المجلد الأول، ٢٠٠٢، ص ص ٤٣-٥٠.

١٧- اصبح عدد الأعضاء في الاتحاد الأوربي خمسة وعشرون عضواً بعد هذا التاريخ على أثر إنضمام عشرة دول أخرى.

١٨ اجامعة الدول العربية و خرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، ص ٣٦٧.

19- U.N. Hand book of international Trade and Development, Statistics, 2001, New York and Geneva, 1988.

20- U.N. Hand book of international Trade and Development, Statistics, 2001, New York and Geneva, 1993.

21- U.N. World Investment Report (W.I.R.), New York and Geneva, 2002, p.307.